آليات صنع السياسة التعليمية: دراسة مقارنة بين سلطنة عمان وماليزيا

Mechanisms of Making Educational Policy: A Comparative Study Between the Sultanate of Oman and Malaysia

إعداد

د. عبد الله بن علي بن محمد الفارسي

Dr. Abdullah Ali Mohammed Al Farsi

أستاذ الإدارة التربوية المساعد - جامعة الشرقية – سلطنة عمان

Doi: 10.21608/jasep.2023.306082

استلام البحث : ٢٥ / ٤ /٢٠٢٣

قبول النشـــر: ١٢ / ٥ / ٢٠٢٣

الفارسي، عبد الله بن علي بن محمد (٢٠٢٣). آليات صنع السياسة التعليمية: دراسة مقارنة بين سلطنة عمان وماليزيا. ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٧(٣٤) يوليو ، ٤٠١ – ٤٣٢.

http://jasep.journals.ekb.eg

آليات صنع السياسة التعليمية: دراسة مقارنة بين سلطنة عمان وماليزيا

المستخلص:

تأتي أهمية هذه الدراسة في الوقت الذي يتزايد فيه اهتمام القيادات السياسية والمسؤولين عن التعليم بعملية التطوير المستمرة له، وتحديثه، بوصفه الأداة الرئيسية للتطوير، وما تشهده الدول العربية من أحداث ومتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، وأن هناك تطورات وتحديات عديدة عالمية ومحلية في السنوات الأخيرة لعبت دوراً ريادياً في السياسة التعليمية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان وماليزيا، وتحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:كيف يمكن تطوير آليات صنع السياسات التعليمية في سلطنة عمان في ضوء خبرة ماليزيا؟، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، الذي يقارن بين بلاد العالم المختلفة من أجل وصف وتحليل واقع وآليات صنع السياسات التعليمية، والكشف عن أوجه التشابه والاختلاف للاستفادة من تلك الآليات، حيث تم تحليل صنع السياسة التعليمية في ماليزيا في تطوير آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي أشارت ضرورة الأخذ بالخبرات الخاصة بصنع السياسة التعليمية في ضوء خبرة ماليزيا لتطوير آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان.

الكلمات المفتاحية: تطوير- آليات – السياسة التعليمية – صنع السياسة التعليمية - ماليزيا

Abstract:

The importance of this study comes at a time when the interest of political leaders and those responsible for education is increasing in the process of continuous development and modernization of education, as the main tool for development, and what the Arab countries are witnessing in terms of political, economic and social events and changes, and that there are many global and local developments and challenges in recent years that have played a role A pioneer in educational policy. The study aimed to identify the similarities and differences between the educational policy-making mechanisms in the Sultanate of Oman and Malaysia, and the study tries to answer the following main question: How can educational policy-making mechanisms be developed in the Sultanate of Oman in the light of Malaysia's

experience?, The study relied on the comparative approach, which compares the different countries of the world to describe and analyze the reality and mechanisms of educational policymaking, and to reveal similarities and differences to benefit from these mechanisms. Educational policymaking in Malaysia was analyzed in the development of educational policy-making mechanisms in the Sultanate of Oman.The study concluded with a set of results, which indicated the need to take into account the experiences of educational policymaking in the light of Malaysia's experience to develop educational policy-making mechanisms in the Sultanate of Oman.

Keywords: Development - Mechanisms - Educational Policy - Making Educational Policy -Malaysia

المقدمة:

شغلت السياسات التعليمية بوصفها الموجه الرئيس والمحدد الأساسي لاتجاهات التعليم ومضامينه، اهتمام المجتمعات التي تسعى إلى الأخذ بأسباب العلم واللحاق بركب التقدم، فارتفعت تلك السياسات إلى مرتبة القضايا القومية، والمحاور الأساسية للتطوير(كمال،٢٠٠١).

لذلك فالسياسة التعليمية عبارة عن مشروع مجتمعي، قد يكون كاملا لدى بعض الدول وناقصا لدى دول أخرى، وعندما تكون مشروعا مجتمعيا فهذا يعني أنها لا ترتبط بالأفراد بقدر ارتباطها بالمجتمع، فهذا أول شيء يجب أن تكون عليه السياسة التعليمية، لأنها سياسة قومية، والناجحة منها تبقى بعد رحيل من يشارك في اتخاذها، وتعد السياسة التعليمية في أي بلد في قمة نظامه التعليمي، وهي المرحلة الأولى من العملية التعليمية، حيث تحدد الاختيارات الرئيسية والتوجهات من قبل الجهات المسئولة عن التربية. لذا فإن أي سياسة تعليمية هي تعبير عن الاختيارات السياسية لبلد ما، والتي تنبع من تقاليده ونظرته إلى المستقبل (بني مصطفى، ٢٠٠٧).

والسياسات التعليمية لها أبعادها الاجتماعية والتعليمية التربوية والعلمية، فهي اجتماعية بوصف التعليم نظاما اجتماعيا يؤثر في المجتمع ويتأثر به وبظروفه وتطلعاته، وهي تعليمية تربوية لأنها تطبق في مجال التربية والتعليم بإمكاناته البشرية والمادية ومدخلاته المتعددة، وتسعى إلى إصلاح عملياته وتجويد مخرجاته في ظل تحسين مدخلاته أيضا، وهي عملية لأنها ليست ارتجالا، ولكنها نتاج بحث، بل بحوث عملية في مجالها (بكر، ٢٠٠٢).

وتأتي السياسة التعليمية في قمة النظام التعليمي، ويتم وضعها ضمن أسس واضحة تستند إلى فلسفة اجتماعية، وتبدأ السياسة التعليمية بتعيين الأهداف المترابطة والمتكاملة والمنسجمة مع فلسفة المجتمع، وتعبر هذه الأهداف عن النتائج المتوقعة، أو هي الغايات التي يتوقع تحقيقها.

إن أي سياسة تعليمية لا بد أن تحكمها منطلقات أو محددات، أبرزها (بني مصطفى، ٢٠٠٧):

١ – إن عملية صنع السياسات التعليمية هي في الواقع تعبير عن أيديولوجية، سواء كانت صريحة واضحة أو ضمنية، فهي ليست عملية فنية.

٢ – لا بد أن تستند السياسة التعليمية إلى فلسفة اجتماعية لتعبر في صورة مشروع وطني، له من الخصائص المتكاملة والمتوازية والشاملة.

٣ – لا بد لأي سياسة تعليمية من تحقيق العدالة الاجتماعية، ديمقراطية التعليم، وتهدف إلى التنمية الشاملة من خلال بناء الإنسان.

مشكلة الدراسة:

تأتي عملية تطوير التعليم في إطار رؤية عمان (٢٠٤٠) والتي ركزت على التوجه الاستراتيجي الذي ينص على تعليم شامل وتعلم مستدام، وبحث علمي يقود إلى مجتمع معرفي وقدرات وطنية منافسة، والتي حددت بالأهداف التالية (وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ٢٠٢١):

- نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية، والشراكة المجتمعية.
- نظام متكامل ومستقل، لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية.
- مناهج تعليمية معززة للقيم ومراعية لمبادئ الدين الإسلامي، والهوية العمانية، ومستلهمة من تاريخ عمان وتراثها، ومواكبة لمتطلبات التنمية المستدامة، ومهارات المستقبل، وتدعم تنوعاً في المسارات التعليمية.
- نظام ممكن للقدرات البشرية في قطاع التعليم.
- منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة ومجتمعها.
- مصادر تمويل متنوعة، ومستدامة للتعليم، والبحث العلمي، والابتكار.
- كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محلياً وعالمياً.

وفي ضوء دراسة الهادي والعبري والكيومي (٢٠٢٢)، ودراسة عبيدات وآخرون (٢٠٢٢)، ودراسة الحربي (٢٠٢٢)، ودراسة اليافعية (٢٠١٦)، ودراسة (AlAbri,2015) التي أشارت إلى وجود فجوة بين السياسات التعليمية على المستوى النظري والمستوى التطبيقي، وعليه؛ فإن مشكلة الدراسة تنبع من:

١. ندرة وجود دراسات في تطوير آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان.
٢. التوصيات المنبثقة من الندوات والمؤتمرات الوطنية والدولية إلى ضرورة الاهتمام والعمل على تطوير السياسة التعليمية.
٣. توجه الحكومة إلى تقييم السياسات التعليمية القائمة.

وانطلاقا مما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف يمكن تطوير آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان في ضوء خبرة ماليزيا؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية، هي:

١. ما واقع السياسة التعليمية في سلطنة عمان؟ وما المؤسسات المسؤولة عن صنعها؟
٢. ما آليات صنع السياسة التعليمية في كل من سلطنة عمان وماليزيا؟
٣. ما أوجه التشابه والاختلاف بين آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان وماليزيا؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. إلقاء الضوء على واقع السياسة التعليمية الحالية، وتحديد الجهات المسؤولة في صنعها في سلطنة عمان وماليزيا.
٢. التعرف على آليات صنع السياسة التعليمية في كل من سلطنة عمان وماليزيا.
٣. الاستفادة من خبرة ماليزيا لتطوير آليات صنع السياسة التعليمة في سلطنة عمان، تتفق مع حاجاتها وإمكاناتها المادية والبشرية.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية:

- تتضح الأهمية النظرية لهذه الدراسة من أهمية موضوع الدراسة نفسها كونها تبحث في مجال صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان.
- يمكن أن تمهد هذه الدراسة الطريق أمام إجراء عدد من الدراسات التي تناولت الموضوعات المماثلة بصورة علمية وشاملة بما يسهم في تحقيق التراكم المعرفي والبحثي في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية العملية:

- تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في صنع السياسة التعليمية في ماليزيا، وهي دولة نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعد على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات، لتصبح من الدول المتقدمة في المجالات التعليمية والاقتصادية

كافة، بل إنها أصبحت تنافس الدول الكبرى، وبالتالي قد تسهم هذه الدراسة في تبني أفكاراً عملية في هذا المجال.

حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة في تطوير آليات صنع السياسة التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان في ضوء خبرة ماليزيا.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج المقارن، الذي يقارن بين نظم التعليم في بلاد العالم المختلفة.

مصطلحات الدراسة:

ورد العديد من المصطلحات في هذه الدراسة، والتي يرى الباحث ضرورة التطرق إليها وهذه المصطلحات هي:

- **تطوير Development:**

هو تلك العملية التي يتم من خلالها إجراءات تعديلات مناسبة في بعض أو كل مكونات النظام، وفق خطة مدروسة، وذلك من أجل تحسين العملية التربوية ورفع مستواها، ويعني أيضا تحسين العملية التربوية، وصولا إلى تحقيق أهداف البرنامج بصورة أكثر كفاءة (رمضان،٢٠٠٥). وقد تبنت الدراسة الحالية هذا التعريف كتعريف إجرائي لها.

- **السياسة التعليمية:**

تعرف السياسة التعليمية بأنها: " مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاط التعليم، وتوجه حركته داخل إطار من العلاقات المتفاعلة مع مؤسسات المجتمع الأخرى، وتتحكم هذه السياسة في عمليات صنع واتخاذ وتنفيذ القرار التعليمي (Hoard,2000,89)".

ووفقا لهذا فإن مفهوم صنع السياسة التعليمية كما ورد في الدراسة الحالية يشير إلى تلك الجهود التي تؤدي إلى إحداث تحسين وتغيير إيجابي في النظام التعليمي المعمول به في سلطنة عمان – في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي - نتيجة لتفاعل عدد من الآليات المتبعة.

أما الآليات فيقصد بها في الدراسة الحالية مجموعة من الإجراءات والوسائل والأساليب التي تساعد في صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان.

الإطار النظري:

تعد السياسة التعليمية في أي بلد في قمة نظامه التعليمي، وهي المرحلة الأولى من العملية التعليمية، حيث تحدد الاختيارات الرئيسية والتوجهات من قبل الجهات المسئولة عن التربية. لذا فإن أي سياسة تعليمية هي تعبير عن الاختيارات السياسية لبلد ما، والتي تنبع من تقاليده ونظرته إلى المستقبل (بني مصطفى، ٢٠٠٧).

إذ ينبغي أن تأخذ السياسة التعليمية مساراً يتوافق وسياسة المجتمع، فالسياسة التعليمية ينبغي لها أن تتماشى مع السياسة العامة للدولة في مناحيها وعلاقاتها كافة. ومع التطور التكنولوجي في أدوات ووسائل الاتصال، ومع توالي الأحداث العالمية السريعة لم تعد هناك حواجز بين الأمم والشعوب المختلفة وانتشارها، كما أن عملية تواصل ثقافات الأمم المختلفة أصبحت سهلة، ولم تعد عملية التعليم مقطوعة الصلة عما يدور حولها من مشكلات وقضايا وأحداث، لذا تبرز أهمية صنع السياسة التعليمية لتوجيه العملية التعليمية التعلمية، حتى يبقى المتعلم على اتصال مستمر مع التغيرات والمستجدات العالمية (Whitty,2006)، لذلك تعد عملية صنع السياسة التعليمية من العمليات الأساسية التي تمثل جزءاً من السياسة العامة للدولة، حيث تشترك في القواعد والأسس والأساليب التي تتم في ضوئها عملية صنع السياسة العامة (بغدادي، ٢٠٠٩).

وهكذا فإنه فلم يكن تحقيق ماليزيا لنمو مطرد إلا انعكاساً واضحاً لاستثمارها في البشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة، كما أسهم هذا النظام بفاعلية في عملية التحول الاقتصادي إلى قطاع صناعي حديث، يوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات، فقد أولت الحكومة الماليزية عناية خاصة بالتعليم، واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، وتم استقدام خبرات أجنبية في مستويات التعليم العالي والتقني كافة؛ لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهو ما ساهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي، لتصبح من الدول المتقدمة في المجالات التعليمية والاقتصادية كافة، بل نافست الدول الكبرى (Razak, Othman & Nasir.2008)

أما في سلطنة عمان فقد ارتكز توجه الدولة نحو التعليم على مجموعة مبادئ من بينها أن التعليم حق من حقوق المواطنة، توفره الدولة بالمجان، يخضع لتوجيه الدولة وإشرافها، والتأكيد على ربط التعليم بالبيئة العمانية، ونسق القيم الاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع، والعمل على ترسيخ القيم الدينية الحنيفة، والتقاليد العمانية الأصيلة. وضمن اهتمام الوزارة بمبدأ الجودة في التعليم، فإنها وضعت في حسبانها تطوير النظام التعليمي في السلطنة، مع النظر إلى التوجهات المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الدراسات السابقة:

تناول هذا الجزء الدراسات السابقة التي تتصل بموضوع هذه الدراسة، حيث سيتم تسلسلها من الأحدث إلى الأقدم وفيما يلي عرض لذلك:

أولاً: الدراسات المتعلقة بسلطنة عمان في مجال صنع السياسة التعليمية:

دراسة الهادي والعبري والكيومي (٢٠٢٢) وقد هدفت إلى تحليل واقع سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان، وتحديد السياسات التي حظيت باهتمام صناع السياسة التعليمية في سلطنة عمان وتلك التي تحتاج التركيز عليها، والكشف عن التحديات التي تواجه تلك السياسات، وتقديم عدد من المقترحات لتطويرها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان قد حظيت باهتمام صناع السياسة وبخاصة سياسات التعليم المدرسي الحكومي (قيد الطلبة، وإلزامية التعليم) إلا أن هناك عدداً من السياسات التعليمية تحتاج إلى اهتمام أكبر، وهي سياسات التعليم ما قبل المدرسي، إذ لايزال يتسم بمحدوديته، وسياسات التربية الخاصة التي لازالت في حاجة إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للفئات التي تشملها، وأشارت الدراسة إلى أن هناك عدداً من التحديات التي تواجه السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي منها تحديات تتعلق بإدارة التعليم وتمويله، وضمان الجودة، وتحديات العولمة والتقنية.

دراسة اليافعية (٢٠١٦) وهدفت إلى تقديم تصور مقترح لتطوير آليات المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في ضوء مبادئ الحوكمة في سلطنة عمان من خلال تحديد واقع آليات المشاركة المجتمعية بالسلطنة، والتعرف على خبرات الدول في آليات تلك المشاركة، وذلك باستخدام الاستبانة، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك ضعفاً في المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية، ومحدودية الفرص المتاحة لمشاركة المواطن في إبداء الرأي والمناقشة في صنع السياسة التعليمية.

دراسة العبري (AlAbri,2015) وهدفت إلى دراسة السياسات التعليمية للتعليم العالي في سلطنة عمان من منظور نقدي، وأوضحت أن النظام السياسي العماني يتبع منهجاً هرمياً في صنع السياسات لقطاع التعليم العالي، وتتألف هذه البنية الهرمية من ثلاثة مستويات: المستوى الأعلى من الحكومية والهيئات المتخصصة والميدان، وبينت أن هناك سيطرة قوية مركزة من المستوى الأعلى المتمثل في الحكومة، وأضعف في المستويات الأقل، حيث أظهرت الدراسة أن الحكومة تتحكم بقوة في صنع سياسة التعليم العالي، وأن العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال السياسات والهيئات ضمن هذا الهيكل الهرمي موثقة وموصوفة من حيث أربعة سيناريوهات مختلفة: تطوير السياسة من قبل مجلس التعليم، والسياسات المنبثقة عن السلطان، السياسات المنبثقة عن مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للتخطيط، والسياسات التي يقترحها مجلس عمان.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بماليزيا في مجال صنع السياسة التعليمية:

دراسة عبيدات وآخرون (٢٠٢٢) والتي هدفت إلى تحليل نظام ماليزيا التربوي في كل من المدارس والكليات، وتم التعرف على المقررات في كل من

المراحل الأساسية والثانوية، والتعرف على السياسات التنظيمية والتشريعات الماليزية، وبين الباحثون إن للحكومة دور كبير في تمويل ودعم التعليم مادياً، إضافة إلى استعراض الفلسفة التربوية في ماليزيا، كما بين الباحثون المضامين التربوية كالمعلم والطالب والمنهاج، وقد توصل الباحثون إلى أن أسباب التقدم والنجاح في النظام التربوي الماليزي تعود للتخطيط الاستراتيجي، ووضع خطط شاملة للنهوض بالتعليم، والاهتمام بالبحث العلمي، والاهتمام بالموهوبين من الطلبة، واستخدام أفضل التقنيات التعليمية، ومواكبة تكنولوجيا التعليم بالإضافة إلى الدعم المادي الكافي الذي يتناسب مع الخطط الموضوعة.

دراسة الحربي (٢٠٢٢) التي هدفت إلى التعرف على التحولات المجتمعية وصناعة السياسة التعليمية في ماليزيا وسنغافورة من خلال إجراء دراسة مقارنة بين البلدين، وقد تم اتباع المنهج الوثائقي، وتوصلت الباحثة إلى أن تجربة سنغافورة تقوم على تعزيز الرفاهية الاجتماعية، وتقوم على علاقة مختلفة بين الدولة والشعب، كما تحدد السياسات التعليمية الرسمية في ماليزيا بوضوح أهدافها السياسية المتمثلة في بناء التكامل بين المجتمعات وتعزيز الهوية الوطنية، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها ضرورة تطوير السياسات التعليمية من خلال التفكير في إضافة المسار المهني كمسار أساس في نظام التعليم، والاستفادة من الخبرات الأكاديمية لدى المعلمين في عمل الدراسات المجتمعية، وتقديم مقترحات لتطوير السياسات التعليمية المتبعة.

التعليق على الدراسات السابقة :

تبين للباحث من خلال الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسات التعليمية من جوانبها المختلفة أن بعض هذه الدراسات ركزت على عمليات صنع السياسة التعليمية وتطويرها على أنها الموجهات الأساسية، والمحددات التي ترتكز عليها الأهداف العامة للدولة، وقد عملت بعض الدراسات على تحليل السياسات التعليمية لمعرفة مدى التطابق بين عمليات صنع السياسة التعليمية، وعملية تنفيذها وتطبيقها في الواقع العملي، وقد تبين بشكل عام قلة وجود تطابق واتساق بين عمليات صنع السياسة التعليمية وعمليات تنفيذها وتطبيقها في الواقع العملي، أي وجود فجوة بين السياسات التعليمية على المستوى النظري، وعلى المستوى التطبيقي .

وقد استفاد الباحث من المنهجية العلمية التي اتبعت في هذه الدراسات، كما استفاد الباحث من تلك الدراسات في طريقة عرض المادة، وتحليل الأدوار المختلفة للأجهزة المسؤولة عن صنع السياسة التعليمية، مما يعطي هذه الدراسة أهمية كبرى وبالتالي يرى الباحث أنها الدراسة الوحيدة التي بحثت في آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان، والاستفادة من خبرة دولة ماليزيا في مجال صنع السياسة التعليمية.

واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الحدود المكانية، فسلطنة عمان تعد من الدول الحديثة نسبياً في مجال التعليم، فانطلاقة التعليم النظامي فيها بدأت منذ عام ١٩٧٠م بالمقارنة بماليزيا.

ومن خلال الدراسات السابقة التي تناولت السياسات التعليمية، لم يجد الباحث أية دراسة تعرضت لتطوير آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان، وإنما هي دراسات تاريخية وصفية تناولت مسيرة التعليم في سلطنة عمان، إذ اتبعت غالبيتها منهجية البحث التحليلي التاريخي من خلال تحليل النصوص الواردة في مؤلفات ورسائل وأقوال الذين تناولوا مسيرة التعليم في سلطنة عمان، وفلسفة وأهداف التربية والتعليم، كما تناولت الخطط الخمسية وخطط وزارة التربية والتعليم منذ عام ١٩٧٠، وعلى - حد علم الباحث- لم يجد أي دراسة تناولت المقارنة بين التعليم المدرسي في سلطنة عمان ودول أخرى.

المحور الأول: صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان:

أولاً: مؤسسات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان:

تتداخل مؤسسات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان وتتشابك فيما بينها، وفي هذا الإطار يمكن تمييز ما يلي:

١. رئيس الدولة (السلطان).
٢. مجلس الوزراء.
٣. مجلس الشورى.
٤. مجلس الدولة.
٥. وزارة التربية والتعليم.

١. رئيس الدولة (السلطان):

جاءت المادة (٤٨) و (٤٩) من النظام الأساسي للدولة أن السلطان هو رأس الدولة، والممثل الأسمى لها، والقائد الأعلى، ويقوم السلطان بمهام وصلاحيات كما نص عليه النظام الأساسي للدولة)(وزارة العدل والشؤون القانونية، ٢٠٢١):

وقد كان لخطب ومراسيم وتوجيهات جلالة السلطان قابوس – طيب الله ثراه - الأثر الأكبر في صنع السياسات التعليمية في سلطنة عمان منذ توليه الحكم في البلاد في ٢٣ يوليو ١٩٧٠.

وهذا ما أكده جلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله – في حديثه منذ توليه مقاليد الحكم في ٢٠٢٠، حيث أشار إلى أن الاهتمام بقطاع التعليم بمختلف أنواع ومستوياته وتوفير البيئة الداعمة والمحفزة للبحث العلمي والابتكار سوف يكون في أسلم أولوياتنا الوطنية، وسنمده بكافة أسباب التمكين باعتباره الأساس الذي من خلاله سيتمكن أبناؤنا من الإسهام في بناء متطلبات المرحلة المقبلة (الفارسي، ٢٠٢٢).

وفيما يلي بعض من المراسيم السلطانية التي حددت سياسة التعليم في السلطنة:

أ- المرسوم السلطاني رقم (٤٢ / ٧٧) بشأن إنشاء مجلس للتربية والتعليم والتدريب المهني.
ب- المرسوم السلطاني رقم (٣٧ / ٢٠٠٨) بتحديد اختصاصات وزارة التربية والتعليم واعتماد هيكلها التنظيمي.
ج- المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٠/٧٩) بتحديد اختصاصات وزارة التربية والتعليم واعتماد هيكلها التنظيمي.

٢. مجلس الوزراء:

مجلس الوزراء – كما ورد في النظام الأساسي للدولة – الصادر في ١١ يناير ٢٠٢١ م في المادة (٥١)، هو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة، ويتولى مجلس الوزراء المهام المنوطة به وفق النظام الأساسي للدولة.

وفي إطار اهتمام جلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله - بتطوير التعليم بمستوياته وأنواعه المختلفة ورفع مستوى جودة التعليم المدرسي ومواءمة مخرجات النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل من خلال تنويع المسارات التعليمية وفق ما أكّدته "رؤية عُمان ٢٠٤٠"، وجّه - أبقاه الله – باجتماع مجلس الوزراء ٢٠٢١ بضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحليل الاحتياجات والمتطلبات الضرورية لتطبيق التعليم التقني والمهني في التعليم ما بعد الأساسي بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته المستقبلية والمهارات الأساسية للوظائف والمهن المختلفة، موجهًا جلالته بأهمية تبنّي منهجية ووضع خطة متكاملة لآلية تطبيق ذلك وتحديد الخبرات والموارد البشرية اللازمة في هذا الشأن.

٣. مجلس الشورى:

بدأ العمل المؤسسي لنظام الشورى في سلطنة عمان بإنشاء أول مجلس للشورى باسم المجلس الاستشاري للدولة في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وعلى الرغم من أن هذا المجلس لم يتمتع بالكثير من السلطات والصلاحيات، إذ كان دوره استشارياً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وتحديثاً لهذه التجربة وتطويراً لمسيرة العمل الديمقراطي، أنشئ مجلس الشورى بمسماه الحالي في عام ١٩٩١، على اعتبار أن الشورى والعدل والمساواة والمشاركة في الشأن العام، من مقومات نظام الحكم في السلطنة حسب نص المادة (٩) من النظام الأساسي للدولة الصادر في عام ١٩٩٦، والنظام الأساسي للدولة ٢٠٢١/٦ وفق المادة (٦٨).

ويقوم مجلس الشورى بمساعدة الحكومة في كل ما يهم المجتمع العماني، ويقدم لها ما يراه كفيلا بدعم مقوماته الأساسية وقيمه الأصيلة، ويتمتع في سبيل تحقيق أهدافه بمجموعة كبيرة ومتنوعة من الصلاحيات، ويمارس المجلس هذه الصلاحيات ويؤدي أعماله وفق مجموعة من القواعد والإجراءات المنصوص عليها في لائحته الداخلية، ويوجد بالمجلس ثمان لجان دائمة، هي:

١. اللجنة التشريعية والقانونية.
٢. اللجنة الاقتصادية والمالية.
٣. اللجنة الصحية والبيئية.
٤. لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي.
٥. لجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية.
٦. لجنة الشباب والموارد البشرية.
٧. لجنة الأمن الغذائي والمائي.
٨. لجنة الإعلام والثقافة..

وتعد لجنة التربية والتعليم والثقافة اللجنة المعنية بمناقشة أوضاع التعليم وسياسته، وقد استضاف المجلس في دوراته العديد من الوزراء، ومنهم وزيري التربية والتعليم، ووزيرة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار لمناقشتهما في سياسات وخطط الوزارة، وإقرار العديد من الخطط المعنية بالتربية والتعليم، كما قامت اللجنة بالعديد من الدراسات، ومن أبرزها ومراجعة النظام التعليمي المقترح في استراتيجية عمان ٢٠٢٠.

٤. مجلس الدولة:

مجلس الدولة هو مؤسسة شورية ذات شخصية اعتبارية، يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ومقره مسقط، وهو أحد عمودي مجلس عمان الذي يتكون من مجلسي الدولة والشورى، ويوجد بمجلس الدولة خمس لجان دائمة وهي على النحو الآتي (مجلس الدولة، ٢٠١٩):

١. اللجنة القانونية.
٢. اللجنة الاقتصادية.
٣. اللجنة الاجتماعية.
٤. لجنة التعليم والبحوث.
٥. لجنة التفافة والاعلام والسياحة.

ومن أبرز مشروعات القوانين والدراسات التي قام بها مجلس الدولة، والتي تعنى بالتربية والتعليم ما يلي:

أ- مقترح برغبة مجلس الدولة بالإسراع في تنفيذ توصيات النهوض بقطاع التعليم.
ب- مقترح بمراجعة مراحل ومسارات التعليم بالسلطنة.
ج- مقترح برغبة إنشاء مركز وطني للموارد التعليمية المفتوحة في السلطنة.
د- تعزيز دور التعليم في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة.

٥. وزارة التربية والتعليم:

مع الاستمرار في برامج التطوير والتحديث للوزارة، صدر المرسوم السلطاني رقم (٧٩/ ٢٠٢٠) بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٢ بتحديد اختصاصات وزارة التربية والتعليم واعتماد هيكلها التنظيمي، جاءت اختصاصات وزارة التربية والتعليم فيما يلي (وزارة العدل والشؤون القانونية، ٢٠٢٠):

١. اقتراح السياسات والخطط التربوية والتعليمية للتعليم المدرسي، وعرضها على مجلس الوزراء لاعتمادها.
٢. تنفيذ ومتابعة السياسات والخطط التربوية والتعليمية المعتمدة.
٣. تطوير البرامج التعليمية وفقاً لفلسفة التربية والتعليم والأهداف الوطنية في نطاق السياسة العامة للدولة.
٤. نشر التعليم نشر التعليم وفق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في كافة محافظات السلطنة.
٥. توفير برامج محو الأمية والتربية الخاصة والتعلم المستمر للفئات المستحقة لها وفق الحاجة.
٦. التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للاستثمار في التعليم المدرسي، وما قبل المدرسي من قبل القطاع الخاص.
٧. توفير الأبنية المدرسية بكافة متطلباتها، وتشجيع المواطنين ومؤسسات القطاع الخاص على المساهمة في دعم الخدمات التعليمية.
٨. تحديد الأسس والمعايير العامة لتطوير المناهج المدرسية بعناصرها المختلفة وفق أهداف التعليم في السلطنة، والنظريات التربوية الحديثة، وطبيعة المتعلم، ومتطلبات سوق العمل.
٩. وضع استراتيجية التعليم الإلكتروني، والإشراف على تنفيذها، وفق الإمكانيات المتاحة، بهدف رفع المهارات لدى مخرجات التعليم المدرسي في إطار مجتمع عمان الرقمي.
١٠. تطوير الإشراف التربوي والإدارة المدرسية وأساليب وطرق التوجيه المهني في المدارس.
١١. العمل على تحديد معايير التعليم والتعلم وفق المستجدات التعليمية.
١٢. تحديد المستويات العلمية والخبرات العملية المطلوبة لهيئات التدريس والوظائف المرتبطة بها في التعليم المدرسي.
١٣. إعداد الدراسات والبحوث الهادفة إلى الوقوف على الاحتياجات التعليمية للمتعلمين، واقتراح آليات تطويرها بما يتناسب ومتطلبات التنمية.
١٤. وضع المعايير المتعلقة بمهنة التعليم ونظام الرخص المهنية بما يتوافق مع السياسة التربوية والتعليمية في السلطنة، ويضمن الجودة في العملية التعليمية.

١٥. تحديد الآليات والوسائل المناسبة لتوثيق وتعزيز العلاقة بين البيت والمدرسة.
١٦. دراسة المؤشرات التعليمية، وتحليلها، والاستفادة منها ومن التجارب الدولية الناجحة لتجويد النظام التعليمي في السلطنة.
١٧. تنظيم الحركة الكشفية والإرشادية.
١٨. دعم الحركة الكشفية، والإرشادية، وتفعيل برامجها، وأنشطتها.
١٩. إقامة وتنظيم المخيمات الكشفية والإرشادية الوطنية، والمشاركة في المخيمات الكشفية والإرشادية الإقليمية والدولية.
٢٠. إدارة النظام التعليمي المدرسي بكافة أنواعه ومؤسساته، وتوفير كافة متطلبات تشغيله، واستمرار فاعليته.
٢١. الإشراف على اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم.
٢٢. تعزيز وتطوير التعاون في الاختصاصات المتعلقة بالوزارة مع غيرها من الجهات المعنية في الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة.
٢٣. إعداد مشروعات القوانين والمراسيم المتعلقة باختصاصات الوزارة، وإصدار اللوائح والقرارات المتعلقة بها، وضمان متابعة تنفيذها.
٢٤. تمثيل السلطنة في المؤتمرات والفعاليات والاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة باختصاصات الوزارة.
٢٥. أي اختصاصات أخرى مقررة بموجب القوانين والمراسيم السلطانية.

وتتعاون وزارة التربية والتعليم في مساعيها لتطوير التعليم مع منظمات دولية، مثل اليونسكو، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U. N. D. P)، وأخرى إقليمية كمكتب التربية العربي لدول الخليج، وأخرى تابعة لجامعة الدول العربية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) وذلك للاستفادة من خبرات ودراسات هذه المؤسسات في إنجاز مشاريع محددة، كما استعانت الوزارة ببيوت خبرة عالمية ومنظمات تنموية عالمية في تطوير وتطبيق برامج ومشاريع تتعلق بأبعاد التعليم للجميع (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٠).

ثانياً: آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان:

هناك مجموعة من آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان، يمكن إدراجها فيما يلي:

١. الدراسات الاستشارية:

وهي إحدى الآليات التي تستخدمها السلطنة في تطوير التعليم وتحديثه، وتبدأ بدراسة استشارية للنصوص التفويضية التي تتضمن بشكل أساسي مراجعة الأهداف العامة للتعليم في سلطنة عمان، وأبرز تلك الدراسات الدراسة الاستشارية حول تطوير التعليم بالصفين الحادي عشر والثاني عشر في الفترة من نوفمبر ٢٠٠٠ إلى

مارس ٢٠٠١. وبدأت الدراسة بتحليل أهداف التعليم، ومن خلال استعراض الأهداف العامة للتعليم في السلطنة، وأهداف التعليم الأساسي، وأهداف التعليم في المرحة الثانوية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٣).

٢. تكليف بيوت خبرة عالمية:

وهي تلك الخدمات التي تقوم بها جهة متخصصة، تتمتع باستقلال ملموس، وتأهيل كاف في مجال الخدمة ذاتها، ويتم تقديم هذه الخدمات طبقا للحدود التي ترسمها تلك الجهة. وقد استعانت الأجهزة الحكومية في سلطنة عمان بخبرات استشارية متنوعة، شملت بيوت الخبرة الأجنبية، والوطنية، والمستشارين الداخليين بالوحدات الحكومية، وكذلك أجهزة التنمية الإدارية المختلفة.

ومن أمثلة ذلك ما تم عام ٢٠٠٣ من تكليف " مؤسسة كندا كوم الدولية المحدودة "، وهو بيت خبرة متخصص في المجالات التربوية - بإجراء دراسة شاملة لتقويم الحلقة الأولى لنظام التعليم الأساسي بعد مضي عدة سنوات من تطبيقه، وذلك بالتعاون مع عدد من المتخصصين في وزارة التربية والتعليم، وقد خلصت هذه الدراسة إلى التأكيد على أن سلطنة عمان بتطبيقها لنظام التعليم الأساسي، قد خطت خطوات واسعة نحو تطوير النظام التعليمي فيها، وأن عليها اتخاذ إجراءات مدروسة نحو تطوير هذا النظام باستمرار، حتى يأخذ مكانه بين أفضل الأنظمة التعليمية في العالم، وتحقيقا لهذا الهدف ينبغي مراعاة عدد من الأمور المهمة المتعلقة بالطلاب والمعلمين والمدارس والمناهج والكتب الدراسية والإدارة التعليمية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩)

ومن الأمثلة الأخرى في هذا المجال تطبيق مناهج كامبردج Cambridge لمواد العلوم والرياضيات حيث جاء استجابة لركائز رؤية عُمان ٢٠٤٠ وأهدافها وأولوياتها، ولمتطلبات سوق العمل ومواكبة المستجدات العالمية ولرفع مستوى الطلبة في مادتي العلوم والرياضيات بما يتوافق مع المعايير الدولية والعالمية ولرفع مستوى الكفايات التعليمية لطلبة سلطنة عُمان لتمكينهم من منافسة أقرانهم عالمياً في المسابقات والدراسات الدولية.

٣. الاجتماعات واللقاءات التربوية:

تمثل الاجتماعات أحد الآليات الممارسة على نطاق واسع في صنع السياسات التعليمية واتخاذ القرارات، وتكون الاجتماعات والمناقشات المستفيضة مع الخبراء والمعنيين والمسئولين في المؤسسات الحكومية ذات الصلة، وممثلين من القطاع الخاص، بالإضافة إلى صانعي السياسة التعليمية في السلطنة. ومن ذلك ما حصل في الدراسة الاستشارية وغيرها.

أما اللقاءات التربوية فهي أحد الفعاليات والمناشط التربوية التي شملها القرار الوزاري رقم ٣ / ٢٠٠٦ واقتضى بإقامة مجموعة من الفعاليات والمناشط التربوية

طوال العام الدراسي من أجل تبادل المعارف والخبرات بين مختلف الفئات العاملة بالحقل التربوي، وتحقيق التعليم ونشر الثقافة التربوية على كافة المستويات، وهو عبارة عن ملتقى سنوي يجتمع فيه مجموعة من المسؤولين التربويين من الجهات المعنية بديوان عام الوزارة والمحافظات التعليمية بهدف تدارس النظام التربوي وتقويمه وسبل تطويره في ضوء خطط الوزارة وإستراتيجيتها، ويتم تنظيم اجتماعات وفعاليات هذا اللقاء تحت إشراف وزير التربية والتعليم (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦). ويشهد هذا اللقاء سنوياً طرح العديد من أوراق العمل التي تتضمن أفكاراً وتوصيات من شأنها خدمة وتطوير النظام التعليمي.

وهناك ملتقيات سنوية للمعلمين تنظم في كل مديرية من المديريات بالمناطق التعليمية المختلفة، وفق القرار الوزاري رقم ٦٣/ ٢٠٠٦، بهدف تنمية خبرات المعلم المهنية وإثرائها واطلاعه على المستجدات التربوية ومناقشة قضايا العملية التعليمية، وكذلك تبادل الأفكار والمعارف والخبرات.

٤. البحوث والدراسات التربوية:

نظرا لأهمية البحوث في الارتقاء بالأداء التربوي، ارتأت الوزارة بأن يصبح البحث التربوي أحد العناصر الأساسية في خطة الإنماء السنوية، وخطط المحافظات التعليمية، ويتولى المكتب الفني للدراسات والتطوير(سابقاً) دائرة الدراسات والبحوث حاليا مسئولية البحوث التربوية والإشراف عليها في الوزارة:

كما أن في كل مديرية عامة للتربية والتربية على مستوى المحافظات التعليمية لجنة تعنى بالبحوث والدراسات تابعة لمكتب المدير العام، وتقوم بالإشراف العام على البحوث والدراسات المقدمة من الطلاب والهيئات التدريسية والإدارية وموظفي المديرية وتقدم الدعم لهم، كما أنها تقوم بإعداد البحوث والدراسات ذات الصلة (المديرية العامة للتربية والتعليم بشمال الباطنة، ٢٠٠٥).

٥. الندوات والمؤتمرات التربوية والملتقيات:

لقد عملت السلطنة على تحقيق أهداف التعليم للجميع منذ مؤتمر جومتين ١٩٩٠، وهي الأهداف التي أعيد التأكيد عليها في مؤتمر داكار الذي عقد في ابريل ٢٠٠٠ م من خلال خططها الخمسية المتتالية. وقد جاء مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠، الذي انعقد في ١٩٩٥ م، وما أعقبه من مؤتمرات وندوات محلية وإقليمية في السلطنة لاستطلاع آراء وأفكار المهتمين من المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي حول تطوير التعليم والتنمية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٧)، وأبرز تلك المؤتمرات والندوات التي أقامتها وزارة التربية والتعليم والتي لعبت دورا كبيرا في تسيير حركة التعليم في السلطنة:

- الملتقى الأول للإشراف التربوي ٢٠١٩.

- مؤتمر التربية من أجل التنمية المستدامة لدعم التنوع الثقافي والبيولوجي، الذي انعقد في الفترة من ٢٤– ٢٦ يناير ٢٠١١ م، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).
- ندوة الإشراف التربوي بشعار " تحديات الدور وفاعلية الممارسة " التي عقدت في الفترة من ٢٩ / ٣– ٣٠ / ٣ / ٢٠١٠.
- الندوة الإقليمية حول تطوير التعليم ما بعد الأساسي بالدول العربية (للصفين ١١- ١٢) في الفترة من ٢٤– ٢٦ ابريل ٢٠٠٥م.
- الندوة الوطنية لتطوير التعليم ما بعد الأساسي بالصفين ١١ و١٢ التي عقدت في الفترة ١ – ٣ ابريل ٢٠٠٢.
- المؤتمر الدولي لتطوير التعليم ما بعد الأساسي في الفترة ٢٢ – ٢٤ / ١٢ / ٢٠٠٢ م.

٦. آلية تشكيل اللجان والفرق:

بدأت السلطنة بتحديث وتطوير التعليم العام بتكوين عدة لجان اضطلعت كل لجنة بمهام محددة واضحة المعالم، أما أبرز تلك اللجان فهي اللجنة الرئيسية للسياسات التعليمية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٠٨/٢٢٣، والتي يرأسها وزير التربية والتعليم وتضم في عضويتها وكلاء الوزارة، ومستشاري الوزارة، والخبراء، ومجموعة من مديري العموم، وتقوم اللجنة بالمهام التالية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٨) :

- دراسة مقترحات تطوير التعليم الواردة من قبل المختصين بالوزارة، واتخاذ القرار بشأن اعتمادها ومتابعة تنفيذها.
- إجازة المناهج الدراسية وخطط تنمية الموارد البشرية بالوزارة.
- دراسة تقارير المديريات التعليمية بديوان عام الوزارة والمناطق التعليمية، وإبداء الملاحظات والتوجيهات لتطوير أدائها حسبما يلزم.
- العمل على وضع آليات لتنفيذ التوصيات المرتبطة بالوزارة والواردة من قبل الجهات المعنية.
- متابعة التطورات والتجارب التربوية إقليمياً وعالمياً، ودراسة فرص الاستفادة منها في السلطنة، عن طريق إجراءات تحددها اللجنة لتحقيق ذلك.
- اقتراح إجراء دراسات لتقييم جوانب معينة من العمل التربوي، أو دراسات للتقويم التربوي الشامل.
- دراسة وإقرار آليات لضمان الجودة ومراقبة الأداء في أجهزة الوزارة كافة.
- تقييم وإقرار التقرير السنوي للوزارة والتقارير الأخرى المعدة من قبل المختصين بالوزارة.

- تقييم علاقة الوزارة مع المنظمات التربوية الدولية في القطاعات التعليمية كافة.
- وضع آليات لضمان جودة التعليم وتحسين نوعية نواتجه.
- دراسة وتقييم برامج التعاون التربوي الواردة للوزارة من جهات محلية أو دولية، واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- العمل على تفعيل الحوار والتواصل في النظام التعليمي، ومتابعة ذلك بإجراءات تحددها لجنة التنسيق مع اللجان المختصة بالوزارة، ومتابعة أعمالها وتكليفها بمهام مرتبطة باختصاصاتها.
- النظر في الموضوعات التي يرى الوزير إحالتها إليها.

كما أن هناك العديد من الفرق الفنية من الكفاءات العمانية المتخصصة في هذا المجال للقيام بأعمال تكييف ومواءمة المناهج – كما هو الحال في مناهج كامبردج - بما يتناسب مع الهوية العمانية والثقافة الوطنية والمجتمعية والعادات والتقاليد ومبادئ الدين الإسلامي، إذ خضعت لمراحل مكثفة من المواءمة والمراجعة والتدقيق بما يضمن إخراجها بصورة فنية مكتملة.

٧. آلية التقارير الوطنية والتربوية والدولية:

إن تبني سلطنة عمان في عام ١٩٩٥م لتقرير الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني في عام ٢٠٢٠ م - كان الركيزة الأساسية لإستراتيجية تطوير التعليم - التي تم تطبيقها على مراحل منذ عام ١٩٩٨ م، وما أعقبه من مؤتمرات وندوات محلية وإقليمية في السلطنة لاستطلاع آراء وأفكار المهتمين من المجتمع المحلي والإقليمي حول تطوير التعليم والتنمية في السلطنة، حيث يتناول التقرير تطوير التعليم الأساسي للصفوف ١ إلى ١٠، ثم أعدت الدراسات فيما بعد بالتعاون مع بيوت الخبرة العالمية لتطوير وتنويع التعليم ما بعد الأساسي (١١ و١٢) استكمالا للجهود المبذولة في هذا الجانب، والذي تم تطبيقه في العام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ م.

وقد صدر عدد من التقارير الوطنية والتربوية، ومنها:

- التقرير السنوي للتعليم في سلطنة عمان ٢٠١٨ (مجلس التعليم، ٢٠١٨).
- التقرير التقييمي حول التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠ م بالتعاون مع مكتب اليونيسيف بمسقط.
- التقرير الوطني لتطوير التعليم بسلطنة عمان، بالتعاون مع اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب اليونيسيف بمسقط، عام ٢٠٠١.
- التقرير الوطني حول جودة التعليم في سلطنة عمان عام ٢٠٠٤.

بالإضافة إلى عدد من التقارير التي تقوم بها الهيئات والمراكز البحثية والعلمية واللجان المنبثقة من مجلس عمان (الشورى والدولة).

ومن جانب آخر، جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة " أنه للتنافس في اقتصاد عالمي يتغير بسرعة، يتعين على كل بلد أن يستثمر استثمارا كبيرا في تعليم أفراده، وفي تدريبهم، وفي تكوين مهاراتهم (United Nations Development Programme,2004).

وعلى هذا استطاعت سلطنة عمان أن تحقق تطوراً ملحوظاً في مجال التنمية البشرية، فقد حققت المركز الأول في سرعة التنمية البشرية على مستوى العالم بين ١٣٥ دولة، جاء ذلك من خلال تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ م، الذي صدر عن الأمم المتحدة تحت عنوان: "الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية "، حيث جاء " وتشمل المجموعة التي أحرزت أسرع تقدم بلدانا عديدة من شرق وجنوب آسيا والبلدان العربية (من بلدان شمال افريقيا، ومن البلدان الغنية بالنفط)، وتحل عمان التي استفادت من اكتشاف النفط في مطلع تلك الفترة على رأس القائمة، تليها الصين ونيبال وإندونيسيا (United Nations Development Programme,2010) .

المحور الثاني: صنع السياسة التعليمية في ماليزيا:

أولاً: مؤسسات صنع السياسة التعليمية في ماليزيا:

هناك العديد من المؤسسات التي تشترك في صنع السياسة التعليمية في ماليزيا، ونوجزها فيما يلي :

١. الملك:

يعد الدستور السلطة العليا في البلاد، فهو الذي يحدد الإطار العام لحكم الدولة، وقد وضع الدستور الماليزي عام ١٩٥٧ م مقتديا بنموذج الدستور البريطاني (عبد الخالق، ٢٠٠٥). ونظام الحكم في ماليزيا ديمقراطي برلماني تحت سلطة ملك دستوري، ويعد الملك رأس السلطة في البلاد والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يعين رئيس الوزراء (الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية)، كما يقوم الملك باختيار الوزراء بتوصية من رئيس الوزراء، ومن بينهم وزير التربية والتعليم.

٢. مجلس الوزراء:

تتألف السلطة التنفيذية في ماليزيا من مستويين: المستوى الأول يمثله رئيس الوزراء الذي يعد أعلى سلطة تنفيذية في البلاد والمسؤول الأول عن صنع قرارات السياسة العامة. إضافة إلى متابعة تنفيذها، ورئيس الوزراء هو زعيم حزب الأغلبية في البرلمان، ويتمتع بسلطات واسعة وفقا للدستور، وله سلطة إعلان الطوارئ وحل البرلمان.

ويمثل مجلس الوزراء المستوى الثاني لممارسة السلطة التنفيذية في ماليزيا، ويتألف من الوزراء الذي يعينهم رئيس الوزراء نفسه آخذا في اعتباره طبيعة التحالفات المكونة للحزب الحاكم (حزب الجبهة الوطنية الذي يحكم البلاد منذ

استقلالها عام ١٩٥٧ حتى الآن)، وبشكل عام يكون رئيس الوزراء في هذا السياق منحازا لحزب الآمنو (UMNO)، حيث يختار منه ما يقرب من ثلثي الحقائب الوزارية لا سيما الوزارات المهمة كالداخلية والخارجية والمالية والتعليم والدفاع (عوض، ٢٠٠٨)، ويعد مهاتير محمد (١٩٨١ – ٢٠٠٤) وعبد الله بدوي (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩) من أبرز القيادات الماليزية التي امتلكت رؤية فكرية واضحة تجاه التعليم (صالح، ٢٠٠٨).

وقد شغل التعليم موقعا متقدما في النسق الفكري لمهاتير محمد، فآمن إيمانا راسخا بأهمية التعليم، وأن التعليم مقدس وهو الاستثمار الحقيقي للدولة. ففي اجتماع جاكرتا الذي عقد في ٢٠٠٠/٦/٢٧ م، دعا مهاتير محمد الدول الإسلامية إلى الاهتمام بالعلوم الحديثة؛ لأن الدول الغنية تعتزم استخدام التكنولوجيا والانترنت لتحويل الدول الإسلامية إلى توابع، واعتبر أن العالم الإسلامي ليس مهيئاً لمواجهة العولمة، وعصر المعلوماتية، بسبب تأخره التقني. وفي ذلك يقول : " نستطيع جميعنا أن ندرس العلوم والتقنيات في الوقت الذي لا نهمل فيه تعاليم ديننا، ولا ننسى أن الإسلام أمرنا بالتعليم، وبالتعرف على أساليب الدفاع عن النفس، وعن الأمة، وعن الإسلام، ويجب أن يوجه عدد كاف منا لتحصيل العلوم الحديثة، ومهارات عصر المعلومات، لنلحق بقوة أعدائنا ونعبرهم، فشعوبنا ليست عاجزة أو قليلة العدد فالمسألة مجرد إعادة تخطيط، وتنمية الثروات البشرية، فمنذ قرون مضت كان المسلمون أصحاب أكثر حضارات العالم تطورا، لكنهم فقدوا نفوذهم بسبب صراعاتهم الداخلية، وعدم أخذهم بمتكآت الثورة الصناعية "(موسوعة الدكتور مهاتير محمد، ٢٠٠٤).

٣. البرلمان:

أ. مجلس الشيوخ:

تتجسد السلطة التشريعية في ماليزيا في البرلمان الاتحادي المكون من مجلس الشيوخ، ومجلس النواب، ويتكون مجلس الشيوخ من ٧٠ عضوا، يتم انتخاب ٢٦ منهم من خلال المجالس التشريعية للولايات الفيدرالية الثلاث عشرة، بواقع عضوين لكل ولاية، أما بقية الأعضاء فيتم تعيينهم بواسطة الملك، وذلك بناء على اقتراح من رئيس الوزراء، ومدة ولاية هذا المجلس هي ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة أخرى فقط (عوض، ٢٠٠٨)

ب. مجلس النواب:

يعد مجلس النواب المجلس التشريعي الأعلى في ماليزيا، ويتكون من ٢١٩ عضوا، يتم انتخابهم بشكل مباشر لمدة خمس سنوات، ويتوزعون ما بين ١٦٥ من شبه جزيرة الملايو، و٢٨ من سرواك، و ٢٦ من صباح، ويختار المجلس بطريقة الانتخاب الفردي المباشر، ويتعين أن يكون النواب أعضاء في الأحزاب السياسية، وأن يكون رئيس الوزراء من بين أعضاء البرلمان.

ويتولى البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) مهمة التشريع، مع غلبة دور مجلس الوزراء في تقديم مشروعات القوانين إلى مجلس النواب عقب عرضها على النائب العام لاستكمال أبعادها الدستورية والقانونية، ويلي موافقة المجلس - بعد ثلاث قراءات، تقديمية وتعديلية ونهائية - تحويل مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ كي يمر بنفس الإجراءات (المنوفي وآخرون، ٢٠٠٦).

ويبدأ اقتراح السياسة التعليمية عن طريق مصدرين أحدهما الحكومة والآخر هو ممثلو الشعب، أو المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وذلك من خلال إنشاء مجموعة من اللجان في الوزارة، وتعقد تلك اللجان مشاورات ومناقشات بخصوص الموضوعات المطروحة ويسمح للحاضرين بالإدلاء بآرائهم وعرض مطالبهم في حضور الوزير(Yousef,2004) .

٤. وزارة التربية والتعليم:

هي المسئولة عن ترجمة السياسة التعليمية إلى خطط ومشروعات تربوية، وفقا للطموحات والأهداف القومية، وتضع الوزارة أيضا الإرشادات لتنفيذ برامج التعليم على المستوى الفيدرالي وإداراته. ويرأس الوزارة وزير للتربية يعاونه اثنان من الوكلاء، إلى جانب المدير العام للتعليم المسؤول عن إدارة الأمور المهنية التخصصية بالوزارة، والسكرتير العام للتعليم المسؤول عن الأمور الإدارية بالوزارة.

ومن الخطوات الجريئة لوزارة التربية والتعليم الماليزية: إجراء " اختبار القدرات العقلية " (Aptitude Test) فور انتهاء الطلبة في الصف السادس من خوض " امتحان التقييم للشهادة الابتدائية " - وذلك اعتباراً من عام ٢٠٠٩م - وهذا الاختبار يتمحور في مهارات التفكير، والقدرة على حل المشكلات وصنع القرار والاهتمامات لدى الطفل، ودرجة هذا الاختبار تدون في شهادة " امتحان التقييم للشهادة الابتدائية " إلا أنه لا تضاف إلى المجموع. وهذا الاختبار يعكس قدرة الطفل في الأمور التي سبق ذكرها لإفادة أولياء الأمور عن تكوينه العقلي واستعداده النفسي، حتى يحسنوا التعامل مع فلذات أكبادهم (بصري، ٢٠٠٩)

وتتكون وزارة التربية والتعليم من (٢٠) قسما، (١٢) منها تخصصية و (٨) إدارية، وأهمها:

أ - قسم البحوث والتخطيط التربوي:

يتولى هذا القسم مسئولية التخطيط التربوي، والبحوث، والتقويم، وتحليل وتنسيق السياسة في الأمور المتعلقة بالسياسة التعليمية وتنفيذها، ويشمل هذا التخطيط الشامل والاستراتيجي، البحوث الوظيفية والإجرائية لتحديد القضايا وحل المشكلات. ويعد هذا القسم بمثابة سكرتارية للجنة التخطيط التربوي، ويقوم أيضا بتنسيق عملية صياغة السياسة التعليمية وتنفيذها.

ب - قسم المدارس:

يتولى هذا القسم مسئولية تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة التعليمية للوزارة على المستوى المدرسي. ويقوم بأداء وظائفه من خلال إدارة التعليم في الولاية ومكاتب التعليم في المناطق والأقاليم.

٥. مستوى الولاية State level:

يوجد في كل ولاية من الولايات الثلاث عشرة في ماليزيا إدارة للتعليم، يرأسها مدير للتعليم، وهو مسئول عن تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة التعليمية في الولاية، والوظيفة الإدارية الرئيسة لإدارة التعليم في الولاية هي تنظيم وتنسيق وإدارة المدارس في الولاية فيما يخص الموظفين والهيئة التعليمية والشؤون المالية وتطوير المباني. وتقوم هذه الإدارة بمجموعة من الوظائف الإدارية والإشراف على البرامج التربوية وصياغة خطط التنمية التعليمية بالولاية (الزاكي، ٢٠٠٤).

٦. المستوى المحلي (مكاتب التعليم في المقاطعة / المنطقة):

مكاتب التعليم في المنطقة هو امتداد لإدارة التعليم في الولاية، وتشكل حلقة الوصل بين المدرسة وإدارة التعليم في الولاية، وتساعد هذه المكاتب في الإشراف على تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة التعليمية في المدارس بالمنطقة.

٧. الأحزاب السياسية:

تعد الأحزاب السياسية جزءا لا يتجزأ من المجتمع المدني في المجتمعات المعاصرة كافة، وتحتل الأحزاب السياسية أهمية بالغة في حقل النظم السياسية المقارنة بما تمثله من أداة مهمة من أدوات التنشئة والمشاركة السياسية، إضافة إلى أنها تلعب على المستوى العملي دوراً في العملية التنموية بما تقدمه من برامج تنموية تسعى إلى تحقيقها بمجرد الوصول إلى الحكم.

ويعد النظام الحزبي الماليزي – شأنه في ذلك شأن غيره من النظم الحزبية في الدول الأخرى – ابن بيئته؛ فقد تأثر في نشأته بالبيئة المحيطة بما تتضمن من عوامل وأبعاد حاكمة ألقت بظلالها على طبيعة النظام الحزبي في ماليزيا، ويتضح أن للحزب الحاكم دورا بارزاً في صنع السياسة التعليمية في ماليزيا، من خلال السيطرة على أغلب المناصب التعليمية في البلاد.

٨. جماعات المصالح:

تعاني جماعات المصالح في ماليزيا من عدة قيود تحد من نشاطها وتأثيرها على الساحة السياسية الماليزية، فانصرفت بالتالي إلى الاهتمام بالعديد من القضايا، منها ما يتعلق بالحفاظ على البيئة، ومنها ما يتعلق بحماية الحقوق الثقافية والسياسية وغيرها.

أظهرت الدراسات ومنها دراسة دي لاكروز (De la Crwz, Rica , 1990) في نتائجها أن جماعات المصالح الدينية تلعب دورا مهما في تشكيل وصنع

أو تنفيذ السياسات التعليمية في ماليزيا على وجه التحديد، فالجماعات الدينية تتفاعل مع تنفيذ السياسة التعليمية، وتبرز هذه الجماعات للحكومة تصوراتها للسياسات المنفذة من أجل تحقيق أهدافها الدينية.

ثانياً: آليات صنع السياسة التعليمية في ماليزيا:

تتعدد آليات صنع السياسة التعليمية في ماليزيا، ويمكن أن استعراضها على النحو الآتي:

١. **التقارير الحكومية:**

تعد التقارير التي تعدها الحكومة واللجان الماليزية واحدة من أهم آليات صنع السياسة التعليمية في ماليزيا، وفيما يلي أهم التقارير التي أثرت في السياسة التعليمية الماليزية:

أ - **تقرير برنيس :** وضع هذا التقرير لجنة خاصة لدراسة الشؤون التعليمة في البلاد برئاسة (برنيس)، وشكلت اللجنة عام ١٩٤٩ م ، وانتهت من إعداد تقريرها في مايو ١٩٥٠، وقد تضمن التقرير عددا من العناصر الايجابية، أهمها أنه حاول أن يجعل من المدرسة الابتدائية أو المدرسة الوطنية أداة لخلق وحدة وطنية وإذابة الجنسيات المختلفة في الملايو، وإقامة نظام تعليمي متكامل يبدأ بالمرحلة الأولى وينتهي بالتعليم الجامعي، وقد كان تقرير برنيس مقبولا من الملايويين والإنجليز ولكنه لم يلق قبولا من الصينيين على الإطلاق، حيث طالبوا بعدم تنفيذه ووضعوا في المقابل تقريرا جديدا رأوا فيه حماية لهم وضماناً لتعليمهم (فرج، ٢٠٠٥).

ب - **تقرير وين – وو :** بعد أن صدر التقرير الانجليزي (تقرير برنيس)، اعترض الصينيون عليه اعتراضا شديدا، بل ورفضوه رفضا تاما، بحجة أن تنفيذ مقترحات التقرير سيؤدي إلى القضاء على اللغة الصينية وإضعاف الثقافة الصينية في البلاد والإضرار بمصالحهم، وإزاء ذلك اضطر المندوب البريطاني إلى تشكيل لجنة أخرى لدراسة السياسة التعليمية في البلاد استهدفت تحقيق العدل بين جميع سكان الملايو وحتى تتطور السياسة التعليمية، وشكلت لجنة ضمت الدكتور (وين – وو) خبير التعليم من قبل الأمم المتحدة، وطلب من هذه اللجنة أن تضع تقريراً عن التعليم الصيني في أرض الملايو.

ج – التقرير المشترك : لم ينل التقريران اللذان وضعتهما اللجنة موافقة الصينيين أو موافقة الأجناس الأخرى، واضطرت الحكومة مرة ثانية عام ١٩٥٢ إلى تشكيل لجنة جديدة سميت " اللجنة المركزية للمستشار التعليمي "، وناقشت هذه اللجنة التقرير الانجليزي (تقرير برنيس) والتقرير الصيني (تقرير وين – وو)، وانتهت إلى الأخذ بتقرير برنيس مع إحداث تعديل في بعض بنوده، فأوصت اللجنة بالإبقاء على المدارس الوطنية كما هي وأن يتم التعليم فيها باللغة الملايوية، مع وجود اللغة الإنجليزية لغة ثانية، وجعل اللغة الهندية أو الصينية لغة

ثالثة، كما أوصت اللجنة بالإبقاء على المدارس الصينية والهندية، سواء الحكومية منها أو العامة دون تعديل أو تغيير(نفس المرجع السابق، ٢٠٠٥).

د - تقرير التعليم سنة ١٩٥٤: أصدرت الحكومة تقريرا عن إصلاح التعليم في البلاد عرف باسم " تقرير ١٩٥٤ " ، ونادى هذا التقرير بضرورة توحيد النظام التعليمي في البلاد ، وإيجاد مدارس لجميع الأجناس، حتى يتسنى تعليم أبناء الشعب . وجعل اللغة الملايوية واللغة الصينية اللغتين الأساسيتين للتعليم . كما أكد التقرير على ضرورة إنشاء المدارس الثانوية الحديثة والمدارس المهنية، وإنشاء معاهد المعلمين لسد حاجة البلاد من المعلمين. وبناء على الاقتراح الأخير تم بالفعل إنشاء كلية لإعداد المعلمين الملايويين في كوتابارو وكلنتان.

هـ. تقرير رزاق: بعد أن فازت الجبهة الاتحادية في انتخابات عام ١٩٥٩م، برئاسة تنكو عبد الرحمن، الذي كون لجنة لبحث أوضاع التعليم واقتراح أسس تطويره، وصدر تقرير اللجنة في عام ١٩٥٩م متضمنا ما يلي:

١ - أن نظام التعليم في الملايو يقوم على أسس استعمارية.

٢ - أن المدارس الوطنية في تأخر شديد، وأنها تحتاج إلى إصلاح وتطوير حتى تستطيع الوفاء برسالتها على الوجه المطلوب.

٣ - أن الكتب المدرسية قلما تؤلف باللغة الوطنية، وأنه لا توجد كتب علمية مؤلفة باللغة الوطنية.

٤- أن البلاد تحتاج إلى إرسال بعثات علمية للخارج حتى تلحق البلاد بركب الدول المتقدمة واقترحت اللجنة كذلك عددا من التوصيات استندت عليها سياسة التعليم في عصر الاستقلال.

وفي التقرير الذي قدمته اللجنة التي رأسها عبد الرحمن طالب عام ١٩٦٠ م في إطار جهود الدولة لمراجعة سياسة التعليم من أجل تخطي الفجوة الاقتصادية – الاجتماعية بين الأجناس في ماليزيا، تمت التوصية بتغيير المدارس المركزية إلى مدارس وطنية ابتدائية ، وإنشاء نوع وطني من المدارس الابتدائية، وأن تكون وسيلة التدريس هي لغة المالاي (صالح، ٢٠٠٨)

وفي عام ١٩٧٩ م صدر تقرير مجلس الوزراء عن التعليم، الذي أوصى بتطبيق سياسات واستراتيجيات جديدة لمزيد من تدعيم وتقوية المساواة في فرص التعليم، وتحسين فرص الالتحاق بالتعليم العالي للشباب المنتمين للفئات الفقيرة، والتركيز على القيم الروحية والأخلاقية، وتنمية الولاء للوطن لدى الأطفال، والاهتمام بالتعليم المهني. وقد تم في الثمانينيات من القرن الماضي تنفيذ العديد من هذه التوصيات، لتحقيق مزيد من الديمقراطية في فرص التعليم، وتقليل الخلل الموجود بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية (سليم، ٢٠٠٥).

وأصبح تقرير محاضير محمد هو الأساس لإصلاح لائحة التعليم عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، التي صدرت عام ١٩٩٦م، كتنقيح للائحة التعليم الصادرة عام ١٩٦١ م، وقد اتجهت هذه اللائحة إلى العمل على أن جعل نظام التعليم يتماشى مع احتياجات عصر العولمة، من خلال تطوير نظام تعليمي يمكن الماليزيين من اكتساب المعرفة الملائمة التي تمكنهم من تحقيق مستوى متقدم من الإنجاز الإنساني، مع الحفاظ على القيم الأخلاقية. هذا مع استمرارية النص على أن تكون لغة البهاسا المالاوية وسيلة التعليم الأساسية في كل المؤسسات التعليمية في نظام التعليم الوطني فيما عدا التعليم في المدارس ذات النوع الوطني، حيث تعد مجرد مادة وليست لغة التعليم الأساسية . وتم الاحتفاظ بثلاث فئات من المؤسسات التعليمية، هي المؤسسات التعليمية الحكومية والمؤسسات التعليمية الخاصة، والنوع الوطني من المدارس الصينية والنوع الوطني من المدارس التاميلية، والمدارس الثانوية الخاصة . وسمح للطلبة في المدارس الثانوية الخاصة الصينية بالحصول على شهادة موحدة للامتحانات (Baginda & Schier, 2004)

وفي عام ٢٠٠١ صدر تقرير شامل لتطوير التعليم، عرف باسم Comprehensive Report , Education Development Blueprint 2001 – 2010 ، وفي أقل من عام من صدور هذا التقرير تشكلت لجنة عرفت باسم National Brains Trust Report 2002 لتقييم نظام التعليم ككل، وأصدرت تقريرها بعنوان Master Plan For the Knowledge , Based Economy واشتمل على ١٣٦ توصية من بينها ٣٢ توصية تخص التعليم ومن هذه التوصيات (Musa, 2003):

أ- إدخال تكنولوجيا المعلومات في المدارس.

ب- أن يتولى مدير إداري الأعمال الإدارية بالمدارس، ليتفرغ ناظر المدرسة للقيام بالأعمال الفنية المرتبطة بالعملية التعليمية.

ج- أن يكون المعلمون في المرحلة الثانوية والابتدائية العليا، من ذوي المؤهلات الجامعية.

٢. المؤتمرات العلمية:

ومن أبرز المؤتمرات العلمية التي أقامتها وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة العلوم والتكنولوجيا والإبداعات: " المؤتمر العالمي للمدارس الذكية " الذي عقد في العاصمة كوالالمبور في العام ٢٠٠٧ م تحت شعار " اجعل التعليم ممتعا " وحضره عدد من المشاركين التربويين وصناع القرارات في (٣٠) دولة، وتأتي هذه المدارس توافقا مع عصر التكنولوجيا في مجالي الاتصال والمعلومات، ويقوم هدفها الأساسي على الإصلاح النظمي لنظام التعليم الماليزي كخطوة أساسية لتحويل ثقافة الذاكرة، بالانتقال من نظام التعليم القائم على الامتحان إلى ثقافة خلاقة

تقوم على التفكير وحل المشكلات. ويعد من أهم عناصر هذه المدارس إيجاد بيئة تدريس من أجل التعليم، حيث تم تدريب حوالي ١٧٢٠ مدرسا على أساس التدريس، إضافة إلى نظم وسياسات إدارية متميزة، تتمثل في تدريب مديري هذه المدارس على نظم إدارتها، بالإضافة إلى المهارات والتقنيات التعليمية المتطورة.

ومن المواد التي يتم الاهتمام بها في هذه المدارس أنظمة التصنيع الذكية وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة، وأنظمة النقل الذكية، حيث تعد هذه المدارس مؤسسات تعليمية متخصصة تسعى لاستيعاب التقنية الجديدة، وتساعد الطلاب على اللحاق بعصر المعلومات بما يساعد على تقدم المجتمع.

٣. تشكيل اللجان:

وهي من الآليات التي تعمل بها الحكومة الماليزية لإصلاح السياسة التعليمية وتعديلها، ومن أبرز تلك اللجان التي عملت في هذا المجال تشكيل لجنة عرفت باسم Fenn – un عام ١٩٥١م، لتقديم تقريرها عن التعليم في المدارس الصينية، فأوصت بالإبقاء على اللغة الصينية وتحسين الأوضاع بها (Ministry of Education, 2002). كما تتبع وزارة التربية والتعليم نظام اللجان في إجراءاتها لاتخاذ القرار، وتعد لجنة التخطيط التربوي أعلى جهاز لاتخاذ القرار، ويرأسها وزير التربية، وعضوية كل من وكيلي الوزارة، والمدير العام للتعليم ومساعديه الاثنين، والسكرتير العام للتعليم ومساعديه الاثنين، ومدير قسم البحوث والتخطيط التربوي، ووظيفة هذه اللجنة صياغة وتنسيق الخطط التربوية الشاملة وتنفيذها، وهناك ست لجان أخرى تعالج قضايا معينة مثل تلك التي تعني بأمور المناهج، والتطوير، والتمويل، والتعليم العالي، والبعثات، والتدريب، والكتب المدرسية.

٤ - آلية المجالس الاستشارية:

وهي إحدى الآليات المهمة المتبعة في صنع السياسة التعليمية في ماليزيا، ويتم فيه إشراك القطاع الخاص مع الحكومة، ويضم ممثلين عن الوزارات الحكومية، والنقابات العمالية، والمؤسسات الجامعية، والبحثية.

المحور الثالث: التحليل المقارن

يتناول هذا الجزء مقارنة أوجه التشابه والاختلاف بين مؤسسات صنع السياسة التعليمية، وآليات صنعها في سلطنة عمان وماليزيا.

أوجه التشابه بين مؤسسات صنع السياسة التعليمية سلطنة عمان وماليزيا:

- تتشابه البلدان سلطنة عمان وماليزيا في الدور المهم الذي يقوم به مجلس الوزراء في صنع السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة، وكذلك الإشراف على تنفيذها، مع العلم بأن السلطان في سلطنة عمان هو رئيس الوزراء.
- تتشابه البلدان أيضاً في دور وزارة التربية والتعليم بوصفها السلطة المركزية التي تقوم بصنع السياسة التعليمية، والإشراف على تنفيذها.

- تتشابه البلدان في أيضا في اعتبار البرلمان من المؤسسات الرسمية المهمة التي تسهم بصورة مباشرة وفعالة في صنع السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة للدولة، مع محدودية صلاحيات مجلس الشورى في سلطنة عمان حيث يقتصر دوره على مراجعة القوانين (دور استشاري مع إعطاء صلاحيات رقابية بسيطة).
- تتشابه سلطنة عمان وماليزيا في توجيه الخطابات لتحديد السياسات العامة، والسياسة التعليمية بخاصة في افتتاح دورات الانعقاد للمجالس البرلمانية.

أوجه الاختلاف في مؤسسات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان وماليزيا:

- يختلف دور رئيس الدولة فبينما نجد أن السلطان في سلطنة عمان، يسهم بصورة واضحة في السلطتين التنفيذية والتشريعية، نجد أن هذه المشاركة تنخفض في ماليزيا.
- يختلف دور البرلمان بين سلطنة عمان وماليزيا، بينما نجده في عمان استشارياً، نجده في ماليزيا تشريعياً ورقابياً.
- رغم تميز النظام الماليزي بتعدد الأحزاب إلا أن تمثيلها يعد ضعيفاً في الحياة السياسية، نتيجة سيطرة الحزب الحاكم، ولا توجد أحزاب سياسية في سلطنة عمان.
- اختلاف تأثير المدارس ولجانها وإداراتها، ففي ماليزيا نجد أن المدارس لها دور مؤثر في صنع السياسة التعليمية من خلال اقترح البرامج والاستراتيجيات وتصميم الخطط، بينما نجد أن هذه المدارس ولجانها وإداراتها في سلطنة عمان منفذة للسياسات التي ترسم في وزارة التربية والتعليم.

أوجه التشابه بين آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان وماليزيا:

- تتشابه سلطنة عمان وماليزيا في استخدامها لآلية مثل: التقارير والبحوث والدراسات، وهي من الآليات التي تستخدم على نطاق واسع ، وذلك عن طريق فرق مختصة في هذا المجال، سواء في الجامعات أو المعاهد، أو البرلمانات، أو اللجان التي تعد لهذا الغرض، حيث تتلقى الحكومة عدداً من التقارير من جهات مختلفة.
- تتشابه سلطنة عمان وماليزيا في عقد المؤتمرات العلمية، والندوات التربوية، والتي يستفاد منها في طرح مجموعة من الأفكار من قبل مختصين من معاهد أو كليات تربوية.
- تتشابه سلطنة عمان وماليزيا في التركيز على عقد المؤتمرات والندوات العلمية والتربوية، ولكنها تتفاوت في مدى الاستفادة من تلك المؤتمرات، والأخذ بتوصياتها.

- تتشابه سلطنة عمان وماليزيا في مدى مساهمة الاجتماعات في صنع السياسة التعليمية.
- تتشابه سلطنة عمان وماليزيا في استخدامها لآلية تشكيل اللجان والفرق في طرح رؤى وأفكار تساعد في صنع السياسة التعليمية.

أوجه الاختلاف بين آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان وماليزيا:

- تختلف سلطنة عمان عن ماليزيا في استخدامها آلية تكليف بيوت الخبرة العالمية، وهي نوع من الآليات تستخدمها الدول النامية، حيث يتم تكليف إحدى المؤسسات أو الهيئات بإجراء دراسات شاملة.
- يبدأ الإصلاح في ماليزيا بإعداد خطة على مستوى شعبي واسع، بينما تختلف عنها في عمان حيث تبدأ الخطوات من أعلى القمة إلى أسفل القاعدة العريضة.
- تختلف سلطنة عمان وماليزيا في مدى الاستفادة من المؤتمرات العلمية والندوات التربوية في صنع السياسة التعليمية.
- تختلف ماليزيا في وجود مجالس تعليمية مختصة على المستوى المحلي لها دور فاعل في صنع السياسة التعليمية، وهي مجالس استشارية تساعد في وضع الكثير من الأنظمة التعليمية، بينما هناك ندرة في المشاركة الشعبية أو المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان، حيث تنفرد وزارة التربية والتعليم بإصدار القوانين والأنظمة التربوية دون الرجوع إلى الرأي العام أو مشاركة المجتمع في صنع السياسة التعليمية.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإننا نوصي بما يلي:

١. الأخذ بالخبرات الخاصة بصنع السياسة التعليمية في ماليزيا لتطوير آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان وخاصة المشاركة المجتمعية، وتحديداً البرلمان (مجلس عمان).
٢. إعادة النظر في الجوانب التنظيمية والإدارية وخاصة اللوائح والقوانين والتشريعات المتعلقة بالتعلم المدرسي، ووضع قانون للتعليم المدرسي يتماشى مع احتياجات المجتمع المدرسي.
٣. استحداث سياسات إدارية عصرية تعالج الكثير من التحديات وخاصة الجوانب التكنولوجية، وربط المدارس على مستوياتها وأماكنها بشبكة الأنترنت.
٤. التأكيد على المشاركة المجتمعية، وتفعيل دور مجالس أولياء الأمور، والمستويات المحلية في صنع السياسات التعليمية في السلطنة.
٥. العمل على تحقيق الجودة في المؤسسات التعليمية المدرسية، والارتقاء بالسياسات التعليمية بها بما يواكب الاتجاهات العالمية المعاصرة.

المراجع:

بصري، حسن (٢٠٠٩). ***التعليم في ماليزيا: محددات للتميز العالمي***، تحرير: حسن بصري وهدى ميتكيس ماليزيا من منظور عالمي، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة.

بغدادي، منار محمد (٢٠٠٩). ***السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة***، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

بكر، عبد الجواد (٢٠٠٢). ***السياسات التعليمية وصنع القرار***، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية.

بني مصطفى، هاني محمود (٢٠٠٧). **السياسات التربوية والنظام السياسي**، دار جرير، عمان.

سليم، رجاء إبراهيم (٢٠٠٥). ***السياسة التعليمية وتنمية الموارد البشرية في ماليزيا، النموذج الماليزي للتنمية***، تحرير كمال المنوفي، وجابر سعيد عوض، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.

جابر سعيد عوض (٢٠١١). ***الأحزاب السياسية في ماليزيا***، مركز الدراسات الآسيوية، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة.

الحربي، حنين عبد الله أبو الحسن (٢٠٢٢). التحولات المجتمعية وصناعة السياسة التعليمية في ماليزيا وسنغافورة: دراسة مقارنة (***رسالة ماجستير غير منشورة***). جامعة طيبة، المدينة المنورة.

رمضان، صلاح السيد عبده (٢٠٠٥). **تطوير برنامج تكوين المعلم بكليات التربية في ضوء معايير الجودة الشاملة " سلطنة عمان نموذجا "**، إيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة.

الزاكي، أحمد عبد الفتاح (٢٠٠٤). ***التربية المقارنة ونظم التعليم***، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر.

عبد الخالق، نيفين (٢٠٠٥). ***تحديات التنمية في ماليزيا: خلفية متعددة الأبعاد*** ، تحرير: كمال المنوفي وجابر سعيد عوض: النموذج الماليزي للتنمية، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة .

عوض، جابر سعيد (٢٠٠٨). ***صنع السياسة العامة في ماليزيا: المحددات والخصائص، السياسات العامة في ماليزيا***، تحرير جابر سعيد عوض، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.

عبيدات، محمد أحمد وأبو عزام، محمد خالد والبطاينة، هبة أحمد جاد الله وطلافحة، شماء خالد إسماعيل وجاد الله، ريم أحمد (٢٠٢٢). واقع النظام التربوي في ماليزيا: دراسة تحليلية، ***مجلة جامعة عمان العربية للبحوث***، مج٧، ع٢.

فرج، عبد اللطيف بن حسين (٢٠٠٥). ***نظم التربية والتعليم في العالم***. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

الفارسي، عبد الله بن علي والحجري، راشد بن محمد (٢٠٢٢). دور جامعة الشرقية بسلطنة عمان في تعزيز الأمن الفكري للطلبة من وجهة نظرهم، ***مجلة الأمانة***، ١٤، ٣٩، مركز البحوث والدراسات بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، نزوى.

كمال، نادية يوسف (٢٠٠١). اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية. المركز العربي للتعليم والتنمية، **مجلة مستقبل التربية العربية**.٧، ٢٠

ماجدة علي صالح (٢٠٠٨). ***سياسة التعليم وتنمية الكوادر البشرية في ماليزيا، السياسات العامة في ماليزيا***، تحرير جابر سعيد عوض، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.

مجلس التعليم (٢٠١٩). ***التقرير السنوي للتعليم في سلطنة عمان ٢٠١٨***، مسقط.

مجلس الشورى (٢٠١٨). ***تشكيل مجلس الشورى وأجهزته الرئيسية في الفترة الثامنة أكتوبر ٢٠١٥-٢٠١٩***، مسقط.

مجلس الشورى (٢٠٠٨). ***تشكيل مجلس الشورى وأجهزته الرئيسية في الفترة السادسة أكتوبر ٢٠٠٧ – سبتمبر ٢٠١١.***

المديرية العامة للتربية والتعليم لمنطقة الباطنة شمال (٢٠٠٥). ***قرار إداري رقم (٥٠ / ٢١٠٥) بشأن تشكيل لجنة البحوث والدراسات***، الصادر في ١٣/ ٩/ ٢٠٠٥م.

موسوعة الدكتور مهاتير محمد (٢٠٠٤). ***العولمة، والشراكة الذكية، والحكم***، ٤، دار الكتاب المصري، القاهرة.

المنوفي، كمال ومسعود، أماني و فايز، محمد فرحات و علافة، خديجة محمد (٢٠٠٦). ***النظام السياسي والسياسة الخارجية في ماليزيا***، ورد في الأطلس الماليزي تحرير: كمال المنوفي ، و جابر سعيد عوض ، وهدى ميتكيس، برنامج الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الهادي، بدرية بنت راشد، الكيومية، أمل بنت راشد ، والعبري، خلف بن مرهون (٢٠٢٢). سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان بين المواقع والمأمول: دراسة تحليلية .***مجلة التربية المقارنة*** والدولية، س٧, ع١٥ ، ١٤٩-١٩٣.

وحدة متابعة وتنفيذ رؤية عمان ٢٠٤٠ (٢٠١٩). ***رؤية عمان ٢٠٤٠.***

وزارة الإعلام (٢٠٠٨). ***عمان ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩***، وزارة الإعلام، مسقط.

وزارة الاقتصاد الوطني (٢٠٠٧). استراتيجية التنمية طويلة المدى (١٩٩٦-٢٠٢٠) ***مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني***، عمان ٢٠٢٠.

وزارة التربيـة والتعلـيم، وزارة التعلـيم العـالي والبحـث العلمـي والابتكـار (٢٠٢١). ***الإطار الوطني لمهارات المستقبل.***

وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٩). ***بيان وزير التربية والتعليم أمام مجلس الشورى***، مكتب وزير التربية والتعليم.

وزارة التربيـة والتعلـيم (٢٠٠٨). ***قـرار وزاري رقـم ٢٢٣ / ٢٠٠٨ ، بشـأن اللجنـة الرئيسية للسياسات التربوية وتطوير التعليم***، وزارة التربية والتعليم، مسقط.

وزارة التربيـة والتعليم (٢٠٠٧). ***التعليم للجميع في سلطنة عمان: تقرير منتصف العقد***، اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم، مسقط.

وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦). قرارات وزارية، ***رسالة التربية***، ع ١١.

وزارة التربيـة والتعلـيم (٢٠٠٣). ***تقرير الدراسة الاستشارية حول تطوير التعليم بالصفين ١١ و١٢***، مطبعة الألوان، مسقط.

وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٠). ***التقرير التقييمي حول التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠***، المطابع العالمية، مسقط.

وزارة العدل والشؤون القانونية (٢٠٢١) . ***النظام الأساسي للدولة***، الجريدة الرسمية، مسقط.

اليافعية، شريفة بنت عبد الله (٢٠١٦). تطوير آليات المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في ضوء مبادئ الحوكمة بسلطنة عمان – تصور مقترح – (***رسالة دكتوراه غير منشورة***)، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

المراجع الأجنبية:

Al'Abri, K. M. (2015). Higher education policy architecture and policy making the Sultanate of Oman: Towards a critical understanding .***Unpublished doctoral thesis***, Australia, University of Queensland, Baimyrzaeva.

Azman Mohammed Yousef (2004). ***Policy Formulation Based on The Malaysian Experience (Malaysia: Policy Planning and Development Division)***

De la Crwz , Rica M. P. (1990). ***Educational Policy Decision and the allocation of community education& program*** (EDD) Fordham University (0072, DAI – 49 (5) , A- 2060

Baginda, Abdul Razak and Schier, Peter (2004). Education in Malaysia unifying or Divisive. (***Malaysia: Malaysia Strategic Research Centre and Konrad Adenauer Foundation***.

Hoard S,(2000)" **Facilitative Leadership : The Imperative For Change** " Austin, TX: Southwest Educational Development Laboratory.

United Nations Development Programme(UNDP)(2010)Human Development Report, New York , USA.

Razak, Zaidi , Othman, Zaini Arifah & Nasir, Siti Hafizah (2008). ***Computer – Based Curriculum for Teaching and Learning Education*** – Malaysian Experience. Educational

Ministry of Education (2002). Education in Malaysia, ***A Journey to Excellence, Educational Planning and Research Division***, Kuala Lumpur.

Musa, M. Barki (2003). ***An education System Worth of Malaysia (Malaysia Strategic information research Development***).

United Nations Development Programme (UNDP)(1994). Human Development Report, New York , USA.

Whitty Geoff (2006). Education(al) research and education policy making is conflict inevitable. ***British Educational Research Journal.*** vol,32. No,2 April 2006, pp 159-176.